

المبحث العاشر تسرُّب النظرة الاستشراقية إلى دراسات الإسلاميين لتراث المُحدِّثين

من هناك بدأت دعوات تجديد آليات النُّقد الحديثي، وإعادة تشكيل قواعدها، تتوالى داخل المنظومة الفكرية الإسلامية نفسها، وصار كثير من رجالات الفكر ينظرون إلى قواعد المُحدِّثين وأحكامهم نظرَ المُنافر بينها ومُتطلَّبات الواقع.

فهذا (طه العلواني)^(١) يدعو صراحةً إلى تغيير منهج النُّقد الإسلامي للأخبار، واستحداث بديل له، فيقول في كلام له عن عمل المُحدِّث: «... إنتهى إلى تقليد الرواة والنقل في قضايا الجرح والتعديل، والتوثيق، والتضعيف، أو تقليد ومتابعة الرواة في فهمهم لتلك المرويات، وفي ذلك ما فيه من توقُّف عن الإضافة إلى العلم، وتركيس العقلية السكونية؛ ولذلك، فلنا نرى الحاجة ملحةً إلى إعادة النظر في بنية علوم الحديث الفكرية والمنهجية»^(٢).

(١) طه جابر العلواني: مفكر إسلامي، كان رئيس المجلس الفقهي بأمريكا، ورئيس جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية بفرجينيا بأمريكا، حصل على الدكتوراة في أصول الفقه من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر في القاهرة عام ١٩٧٣، ثم كان أستاذًا في أصول الفقه بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، شارك عام ١٩٨١م في تأسيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الولايات المتحدة، وباسمها أصدر مجلة «إسلامية المعرفة»، كما كان عضو المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة، وعضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي في جدة، توفي سنة ٢٠١٦م.

(٢) من مقدمته لمجلة «إسلامية المعرفة» (العدد ٣٩، ص/٤١).

مثلُ هذه الرِّغبة المعاصرة الجامعة لاستبدال ما توارثته الأمة من مناهج التَّوثيق الحديثيِّ، مُستمد من جذرٍ أقدم، يرجع إلى (محمَّد عبده) في سوء تصوُّره لأساساتِ هذا العلم، فقد كان من السَّابِقين إلى التَّقْلِيلِ مِن قِيَمَةِ الْأَسَانِيدِ الرَّائِجَةِ فِي صدر هذه الْأُمَّة؛ يقول مرَّةً في جدالٍ أَحَدِ علماءِ الهِنود: «... ما قيمة سَنَدٍ لا أعرف بنفسِي رجاله، ولا أحوالهم، ولا مكانهم مِن الثَّقَةِ والضَّبْطِ؟! إنَّما هي أسماءٌ تَلَقَّيْهَا المشايخُ بأوصافٍ نُقِلْهُمْ فيها، ولا سَبِيلَ لَنَا إلى البَحْثِ فيما يقولون»^(١).

وهذا لا شكَّ منه تطلُّبٌ لِلْمَحَال، وهي مَقَالَةٌ منه خطيرةٌ! مُنطويةٌ على جهلٍ بطبيعة تلك الأسانيد، والمعايير التي وضعها العلماء قبله للتَّحَقُّقِ من مراتب الرِّوَاة، مع ما في رفضه لها من خرمٍ لِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ على اعتبارها بضوابطها، وما إليه تَوَلُّو عِبَارَتِهِ من دَعْوَةٍ إلى الانْقِلَابِ مِنَ السُّنَنِ جَمَلَةً.

وبمثل هذه الدَّعْوَى يُعَلَّلُ مَنْ يُلِغُ فِي حِيَاضِ «الصَّحَّاحِينَ» بِأَنَّ الْكِتَابَيْنِ عَلَى غَيْرِ مِنْهَجِيَّةٍ مَوْضُوعِيَّةٍ مَتِينَةٍ تَرَى ذَلِكَ -مثلاً- فِي مَا اسْتَنَكَرَهُ (عبد الحميد أبو سليمان) مِنْ أَحَادِيثٍ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، حَيْثُ أَرْجَعَ بِاللَّائِمَةِ سِرَاعًا إِلَى الْمَنْهَجِ النَّقْدِيِّ الَّذِي سَارَ عَلَيْهِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ فِي اخْتِخَايِهِ لِلْأَخْبَارِ، فَقَالَ: «إِنَّ صَحَّحْتُ مِثْلَ هَذِهِ النُّصُوصِ، وَمَا أَظُنُّ كَثِيرًا مِنْهَا يَصْحُ بِحَرْفِهِ عَلَى الْأَقْلَى، مِنْ بَابِ الدَّرَايَةِ وَنَقْدِ الْمَتَنِ: وَذَلِكَ لِإِمَّا قَدْ يَكُونُ لِحَقِّهَا مِنْ عِيُوبِ الرِّوَايَةِ، الَّتِي يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعْ لَهَا عِلْمَاءُ الْحَدِيثِ»^(٢).

(١) «الأعمال الكاملة» لمحمد عبده (١/١٨٤).

(٢) فِي مَقَالِهِ «حوارات منهجية فِي قضايَا نَقْدِ مَتَنِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ»، الْمُنْشُورُ بِمَجَلَّةِ «إِسْلَامِيَّةُ الْمَعْرِفَةُ» (العدد ٣٩، ص/٢٤٨).